



كلمة سليمان الحربش مدير عام صندوق أوبك للتنمية الدولية في افتتاح المؤتمر

الفقر أكبر عائق لتقدم التنمية والحلّ بالارادة السياسية

الثمانينات، بل صار ركناً أساسياً من أركان ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

نحن نعلم أن النشاط الاقتصادي يتأتى من خلال النمو الاقتصادي، وهو الاعتماد على عوامل السوق لتوليد القيم الاقتصادية. ثم تطور المفهوم مع بداية الثمانينات ومع حركات الاستقلال السياسي في آسيا وأفريقيا، وعرفنا مفهوم التنمية الاقتصادية وهي تحريك عوامل الانتاج نحو بعض القطاعات من خلال القرار السياسي، وهو المفهوم الذي بلغ ذروته في تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وما صدر عنه من نداءات ظل معظمها حبراً على ورق. أما التنمية المستدامة فهي شعار العالمي في وقتنا الحاضر الذي يرى فيه الجميع الحل الأمثل لمشاكل العالم النامي.

والبيئة كأحد أركان التنمية المستدامة تخرج الى مفهوم عالمي، يدخل تحته ليس فقط انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وإنما الزراعة المستدامة والماء النظيف والصرف الصحي والانتقال الى مصادر طاقة نظيفة بدلاً من المصادر البدائية التي لا تعيق النمو فقط وإنما تسبب أضراراً صحية ترصدتها منظمة الصحة العالمية. وبالأهمية نفسها موضوع

يسعدني بل يشرفني أن أشارك في هذه الندوة التي تمثل فتحاً عربياً رائعاً في مجال أصبح الشغل الشاغل للعالم كله وهو موضوع البيئة والتنمية. يشرفني باسم جميع زملائي في صندوق أوبك للتنمية الدولية (أفيد) أن نكون في طليعة من واكبوا هذا العمل الطيب وناصروه بالقول والعمل.

عندما يرد موضوع البيئة في العالم العربي، يتبادر الى الذهن أحد جوانبه وهو المحافظة على النظافة والنظافة العام بشكل رئيسي. ولذلك قلت في بيروت خلال المراحل التأسيسية لهذا المنتدى في 2006 إن هذا المفهوم لن يرى النور في عالمنا العربي ما لم يصبح جزءاً من الوجدان العربي، وضربت مثلاً على ذلك بأن يكون موضوع البيئة جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية في المرحلة الابتدائية وجزءاً أساسياً في التربية الوطنية. بمعنى أن تكوين رأي عام أخضر بين الناس منذ الطفولة هو الركيزة الأساسية لبناء مجتمع صالح تكون المحافظة على البيئة واحترامها واحدة من أهم القيم التي يركز عليها. الاهتمام بالبيئة يبدأ من هذه الجزئية، وهو البداية السليمة لكنه يقتصر على الحدود الإقليمية. موضوع البيئة في عصرنا الحاضر تطور كما نعلم، وأصبح الى جانب ما سبق هاجساً عالمياً منذ

غرفة الصحافة



اعلاميون من أنحاء العالم العربي شاركوا في المؤتمر، في زيارة ميدانية الى شركة ألتنيوم البحرين "ألبا"

الغذاء وتوفيره في الحاضر والمستقبل، مع الاقلاع عن تحويل المواد الغذائية من بطون الجيعان الى خزانات المركبات، تلك العملية التي يصفها كبار المسؤولين في العالم بأنها جريمة ضد الانسانية .

العالم العربي ليس استثناء من هذه المشكلة المعقدة، نحن نعلم أن ستناً من دول الجامعة العربية هي تحت مستوى خط الفقر. وإذا نحينا جانباً تعريف الفقر بمستوى الدخل الفردي، وهو تعريف ناقص، فإن معظم العالم العربي يقع في دائرة التخلف إذا ما قيس بمستوى التعليم والخدمات الصحية وغيرها من وسائل الحياة الأساسية .

من أين يأتي الحل؟

من الدول المصدرة للبترول؟

هذه الدول تعتمد على مصدر ناضب، إذا لم يتحوّل إيراده قبل فوات الأوان الى مصدر يتجدد فإنها ستعاني من مشكلة التنمية المستدامة أكثر من غيرها. هذه الدول تقدم كل ما تستطيع من جهد لم يد العون الى الفقراء في العالم - والفقير لا يحمل هوية معينة. وفعلت ذلك من خلال صناديق التنمية، وأحدها "أفيد" الذي أنشرف بإدارته منذ 2003. بعض هذه الدول الأعضاء في "أفيد" أنفقت أكثر من 4 في المئة من دخلها العام لخدمة التنمية في العالم، وهو المطلب الذي ما زالت الدول الصناعية قاصرة دون تحقيقه. بل إن بعض دولنا ساهمت بمساعدة المنكوبين في تسونامي بمقدار 34 دولاراً للفرد، بينما لم تتعد مساهمة الولايات المتحدة 1,2 سنت للفرد الواحد. أكثر من ذلك، فإن أول إرادة سياسية لحل مشكلة الطاقة للفقراء أتت من صاحب المبادرات الطبية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود من خلال المؤتمر الذي استضافه في جدة يوم 22/6/2008. ونحن في "أفيد" أحد الأطراف التي خاطبها حفظه الله للتصدي لهذه المشكلة .

خلاصة القول إن مشكلة الفقر هي أكبر عائق لتقدم التنمية، وهي مشكلة كونية لا بد من وجود حلول كونية لها. الفقر له جوانب متعددة، فهو ليس فقر الطعام والشراب وإنما ينصرف أيضاً الى فقر الصحة والطاقة. وهذا الموضوع الأخير خصصنا له ورشة عمل خاصة في أبوجا، نيجيريا، بعد صدور إعلان قمة "أوبك" في الرياض. وتوصلنا الى عدة نتائج، أهمها أن فقر الطاقة في بعض دول أفريقيا أو ما يعرف بجنوب الصحراء مشكلة لا حل لها إلا بالتدخل، لسبب بيدهي هو انعدام القوة الشرائية لدى المستهلكين، بمعنى أن الحاجة الماسة قائمة لكن الطلب الفعال - أو المقدرة على الدفع - معدومة وهذا يحول دون أي استثمار تجاري .

الدول الغنية لديها الكثير من الحلول، لكنهم عندما يجتمعون تحت راية ما يسمى بمجموعة السبع فإن أجندتهم هي أمن الطاقة والتغيير المناخي. وأمن الطاقة يقتصر في الغالب على أمن الامدادات وليس أمن الطلب، أما التغيير المناخي فمصدره الثورة الصناعية .

هل تستطيع الدول الغنية، والمقصود الدول الصناعية أو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تقدم حلولاً أكثر نجاعة؟ نعم تستطيع إذا توفرت الإرادة السياسية. ودعوني أذكركم أنه عندما وقع الفأس في الرأس خلال الأسابيع الماضية في نيويورك، حشدوا خلال أسبوع 700 بليون دولار لانقاذ أنظمتهم المالية والمصرفية .